



الاستثمار في السكان الريفيين

اتفاقية اتساق جديدة

تنقيح عملية التنفيذ والإطار الزمني الجديد

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Périn Saint-Ange

نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: +39 06 5459 9960
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Ashwani Muthoo

مدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانتخراط العالمي
رقم الهاتف: +39 06 5459 5053
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Lisandro Martin

مدير وحدة برمجة العمليات وفعاليتها
رقم الهاتف: +39 06 5459 2388
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

لجنة التقييم - الدورة الثالثة والتسعون

روما، 6 سبتمبر/أيلول 2016

اتفاقية اتساق جديدة - تنقيح عملية التنفيذ والإطار الزمني الجديد

أولا - الخلفية

- 1- كما تقتضي سياسة التقييم في الصندوق (2011)، وكما اتفق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2014، التزم مكتب التقييم المستقل في الصندوق وإدارة الصندوق (ممثلة بدائرة إدارة البرامج) بإعداد اتفاقية اتساق جديدة.
- 2- تضمن الاتفاقية أن أساليب ونظم التقييم المستقل والتقييم الذاتي في الصندوق متوائمة، وأن كلا من التقييم الذاتي الذي يقوده مكتب التقييم المستقل وتقييم الصندوق الداخلي للمشروعات أو البرامج القطرية وأدوات الإبلاغ يولد معلومات تكملية قابلة للمقارنة والتوافق في مختلف التقارير. ويقصد من الاتفاقية أيضا توضيح وتعزيز التفاعلات وتدفقات الاتصالات بين إدارة الصندوق ومكتب التقييم المستقل في الصندوق خلال عمليات التقييم المستقل المتنوعة.
- 3- تشمل التدابير المقترحة للاتفاقية الجديدة، من بين جملة أمور أخرى، استعراض ما يلي: اتفاقيتي الاتساق السابقتين (2006، و2011)؛ وسياسة التقييم في الصندوق (2011)؛ والإصدار الثاني من دليل التقييم (2015)؛ والمبادئ التوجيهية المحددة للتقييم الذاتي (مثل المبادئ التوجيهية لاستعراض إنجاز المشروعات، والمبادئ التوجيهية للإشراف ودعم التنفيذ، وإطار قياس النتائج؛ ومرجع تقييم الأثر)؛ والتقارير المقدمة للمجلس التنفيذي (تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، والتقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، و تقرير رئيس الصندوق عن وضع تنفيذ توصيات التقييم وتدبير الإدارة)؛ وعمليات التفاعل الشامل للإدارة ومكتب التقييم المستقل في الصندوق خلال التقييمات المستقلة.
- 4- كما يتم أيضا استعراض اتفاقيات اتساق مماثلة في مؤسسات مالية دولية أخرى ومصارف إنمائية إقليمية، والمناقشات جارية بين ممثلي إدارة الصندوق والموظفين المعنيين في مقر الصندوق.

ثانيا - الأساس المنطقي لعملية التنفيذ والإطار الزمني الجديدين

- 5- لقد تقدمت الاتفاقية بين دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم المستقل بشأن المحددات الرئيسية ومبادئ التنفيذ وتم إحراز تقدم جيد نحو بدء التنفيذ في عام 2017. ولكن قبل التنفيذ في عام 2017، يستحسن تأجيل عرض الاتفاقية، الذي كان مقررا أصلا على دورة لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2016، حتى عام 2017 بسبب قضايا مختلفة مترابطة وشاملة قيد المناقشة والتنقيح حاليا من قبل الإدارة العليا.
- 6- تقع معظم المجالات التشغيلية المتعلقة بعملية الاتساق تحت مسؤولية دائرة إدارة البرامج. إلا أن هناك مضامين مؤسسية هامة تتجاوز صلاحية دائرة إدارة البرامج. فسوف تتأثر شعب وإدارات أخرى، ولا سيما دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة، بالاتفاقية، نظرا لعملها المتصل بتقدير الأثر، وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق، وإطار قياس النتائج.
- 7- فضلا عن ذلك، ومن خلال إطار الفعالية الإنمائية الذي يجري وضعه حاليا من قبل الإدارة، يتم تعديل عدة مبادئ توجيهية وعمليات رئيسية مرتبطة بالتقييم الذاتي (مثل نظام إدارة النتائج والأثر، والإبلاغ عن

الإشراف، وتقدير الأثر). وهكذا فإنه من المستصوب الانتظار إلى حين الانتهاء من هذه التتحيات لضمان أخذها بعين الاعتبار في اتفاقية الاتساق الجديدة.

- 8- ونظرا إلى ما سلف ذكره، فإن إعداد الاتفاقية الجديدة يجب أن يستند إلى استعراض مستفيض وعملية استشارية تضم أصحاب المصلحة من خارج دائرة إدارة البرامج في مختلف أنحاء المنظمة. وهذا يستوجب وضع اتفاقية وخطة تنفيذ منقحتين - مع الإبقاء على بدء التنفيذ المزمع في عام 2017 من غير تغيير.
- 9- إن إعطاء المزيد من الوقت من أجل عملية استعراض وصياغة دقيقة وتشاركية - بما في ذلك تحسين وتبسيط عمليات التفاعل فيما بين الدوائر ومكتب التقييم المستقل، وموافقة لجنة الإدارة التنفيذية - سوف يفضي بالتأكيد إلى اتفاقية أفضل وأكثر جدوى من حيث الدقة والملكية الأوسع للمضمون والعملية - بما في ذلك مكتب التقييم المستقل ذاته، وإدارة الصندوق.

ثالثا - المضي قدما

- 10- بالنظر إلى ما ورد أعلاه، من المقترح سحب بند استعراض اتفاقية الاتساق من جدول أعمال الدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم، المقرر عقدها في أكتوبر/تشرين الأول 2016، وإدراجه في جدول أعمال الدورة السادسة والتسعين التي ستعقد في مارس/آذار 2017.
- 11- مباشرة بعد الدورة الحالية للجنة التقييم، وعند موافقة أعضاء اللجنة على تأجيل هذا البند، سيتم نشر رسالة الدعوة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والتسعين للجنة التقييم. وختاما، سيصدر جدول الأعمال المؤقت المنقح لدورات لجنة التقييم لعام 2016، بما في ذلك جميع التغييرات التي اتفقت اللجنة عليها.